المحاضرة السابعة: التجربة الجزائرية والنموذج المتبع (قراءة للنقاش والحوار)

عند دراسة لموضوع التنمية ا و بالأحرى نماذج التنمية التي طبقت او اجتهدت العديد من الدول النامية في تبنيها ، تتبادر الى اذهانها العديد من الأسئلة منها : هل هذه النماذج تجسدت في واقع دول العالم الثالث او النامي ام لا و في حالة البحث عن اذا مقاربة تحليلية وواقعية لهذا التصور في بلد نامي مثل الجزائر فماهو النموذج الذي اتبعته الجزائر وما هي الأسس التي ارتكز عليها من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وخاصة الخروج من بوتقة التخلف والذي سيحقق بطبيعة الحال عملية الانتقال من وضع متأزم ومتخلف الى وضع وجي مستقر ومتقدم أو بمفهوم سوسيولجي معاصر الانتقال من حالة اللاوعي الى حالة الوعي .

لقد اردت من خلال هذا التقديم توضيح فكرة أساسية مفادها ان المعرفة الانسانية معرفة مشتركة وقابلة للتجريب والتحقق فالنموذج الاشتراكي أو التطوري أو التكاملي والحضاري أو الثقافي أو الرأسمالي أو غيرهم فهي قراءات نقدية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات الإنسانية نتجت من خلال اطر معرفية أيديولوجية جاءت لتخدم المجتمع الإنساني باختلاف مكوناته الفكرية ورواسبه الاجتماعية انطلاقا من كون النمو هو نتاج لعملية شاملة في الوقت والزمان ضمن اطر معرفية ومادية قابلة للتغيير والانتقال وهي التنمية .

سأحاول تقديم فكرة وجيزة لطلبتنا الأعزاء لهذا الموضوع حتى تكون مدخلا لفهم وقراءة سوسيولوجية واضحة الابعاد والمبادئ والاهداف

إن كل بلد نام يحاول بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تتلاءم وظروفه الخاصة، وتستجيب لاحتياجاته وامكانياته وقراراته المادية والبشرية.

حيث أن قيم واحتياجات وأهداف أي بلد تتطور وتتغير وفق مراحل متعددة متباينة ومتفاوتة، فاستراتيجية التنمية المتبعة والمحددة، تتقرر وفق محور زمني يتطلب تحديده ورسمه إما عن طريق تنمية طويلة الأمد، أو متوسطة الأمد، أو قصيرة الأمد، وهذا حسب:

1- طبيعية الأهداف التي رسمت وفق الاستراتيجية والواجب تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.

2- معرفة وضبط وإحصاء الوسائل والامكانات البشرية والمادية التي تساهم في ترجمة هذه الأهداف.

ويبقى ان نشير إلى أنه حسب مطالعتنا وتصفحنا لمعظم الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية في مجال التنمية، اتضح ان استراتيجية التنموية كموضوع أساسي لخلق وتوطيد حركة تنموية شاملة تتضح عموما وفق شكلين هما:

أ- استراتيجية التنمية المتوازنة التي ترتكز على تطوير مختلف القطاعات والفروع الصناعية والزراعيةبصورة متوازنة ومتناسقة ومتكاملة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ب- استراتيجية التنمية غير المتوازنة والتي تبنى على أساس الصناعات الرائدة أو القائدة، والتي يؤدي تنميتها إلى تطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن معظم البلدان النامية سارت وفق هذين النموذجين باعتبار أن عملية التصنيع تصبح هي المحرك الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الصناعي يعتبر هو المحور الذي تنمو حوله الفروع الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية وخاصة الزراعية، والتي من خلالها تتأسس العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية الشاملة التي من اهدافها تنمية الموارد البشرية الموجودة وترقيتها وفق الاطر والمبادئ والاسس المحلية والعالمية.

وباعتبار ان الجزائر بلد نام، عملت الكثير من أجل تحقيق تنمية شاملة وفق هذا النموذج الذي كان بمثابة المخرج الحقيقي من ظاهرة التخلف التي اصابت كل الفروع والقطاعات

الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الأسس الايدولوجية لعملية التصنيع بالجزائر، فإن هذا الاختيار يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

1- أن عدم تحقيق تنمية، ومنه قاعدة مادية انمائية صحيحة، قد يؤدي إلى بروز جملة من التناقضات الشديدة، تؤثر إلى حد كبير في استمرار ظواهر وأزمات، سواء كانت داخلية أم خارجية والتي تنعكس بحدة على الجوانب الاجتماعية.

وبالتالي فإن التنمية لم تعد مطلبا سياسيا بقدر ما هي مطلبا جماهيريا يهدف إلى خلق توازن ضمن الاطار العام.

2- العمل على الإسراع بعملية التنمية من حيث كونها استقصاء للعناصر والمكونات المادية البشرية للمجتمع واعادة دمجها من جديد، ضمن حركة اقتصادية اجتماعية مستمرة، تعمل على خلق العمل والإنتاج الملازمين للبقاء واستمرار المجتمع.
3- إن استراتيجية التصنيع تمثل شطرا جوهريا من الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة، فهي بمثابة مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات وأنماط التصنيع بالمجتمع الجزائري.
4- العمل على خلق علاقات إنتاج وعلاقات اجتماعية جديدة، ومحاولة فهم النسق الاجتماعي المرتبط بمتغيرات التنمية الصناعية، وهذا قصد تصنيف علاقات العمل والإنتاج الموجودة، وتطوير قوى المجتمع السياسي انطلاقا من كون أن التصنيع عنصرا أساسيا في خلق ديناميكية تنموية تسمح بمشاركة جماهيرية أكثر في عملية التنمية الشاملة.
5- بخصوص الموقف السياسي من المسألة التنموية، فإن كان المجتمع هو الغاية النهائية في النشاط الاقتصادي، فإن نمو القوى المنتجة يجب أن تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج ومنه إشباع الحاجات المهمة لأفراد المجتمع المتنامية بكل عدالة ونظام.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع التأكيد على أن الإستراتيجية المتبعة بالجزائر والتي استمدت قوة وجودها من خلال المنهج الاشتراكي كان عليها تجديد الأهداف وترتيبها حسب

أهميتها والاولويات الواجب تحقيقها من أجل الحصول على أكبر ناتج بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وفي اقل فترة زمنية ممكنة.

إن هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، وبالتالي رفع في مستوى الدخل وتخفيض في مستوى البطالة قد ينسجم إلى حد كبير مع السياسة العامة المسطرة لعملية التكامل بن القطاعات وخاصة القطاع الصناعي، غير أن هذه الأهداف قد تتنافى أو تتعارض مع أهداف التنمية المطلوبة، ويؤدي بذلك إلى عرقلة تحقيق إعادة البناء الشامل للهيكل الاقتصادي.

فمزيج من الأهداف المتناسقة والمتكاملة فيما بينها وبين مكوناتها، هو الذي يجعل استراتيجية التصنيع أداة صحيحة وعملية متوازنة تهدف إلى ترجمة السياسية التنموية بكل بأبعادها بالمجتمع.

إن التسرع في وضع الأهداف دون الحساب الكافي للوسائل والامكانات أدى بالكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إلى وضع خطة انتقالية بغية تعديل هيكلي لعناصر التنمية.

لذلك فإن النموذج المتبع من قبل الجزائر(السياسة الصناعية) لم تكن مفيدة إلى حد كبير باعتبار أنها جاءت وفق حركة تاريخية وسياسية معينة اتصفت بالانتقام من واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي، أكثر من كونها جاءت وفق حركة وسيرورة تنموية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

حيث كان على السياسة التنموية التي اخذت بعنصر التصنيع كآلية لتجسيد الأهداف و معالجة الأساليب والوسائل والموارد التي كان من المفروض توظيفها، سواء كانت مادية او بشرية أو نقدية...الخ ، ووجهت بعقلية تقليدية مغلقة وفكر اقطاعي متخلف كان من اهم مكونات قوته العادات والتقاليد المتخلفة والتي لم تسمح بتحقيق هذا الانتقال من حالة اللاوعي الى حالة الوعي الاجتماعي السليم .

وهذا ما نجده مؤكدا عند بعض الباحثين الذين يقولون ان الذهنية التي كانت وما زالت موجودة إضافة الى النموذج الصناعي خلق تضارب وتناقض في الأهداف والمبررات وفي البنيان العام لعملية التنمية، بحيث لم يحقق استخدام هذه الأساليب في سير عملية التصنيع وفق الاتجاهات الموضوعية لبلوغ الأهداف. فإذا كانت الاولوية لهدف زيادة الدخل الصناعي إلى حده الاقصى فإنه يمكن تحقيق ذلك بإقامة صناعات مرتفعة الكفاءة، بصرف النظر عن قلة ما تستوعبه من يد عاملة، في حين أنه إذا أعطيت الأولوية لتوسيع فرص العمل كهدف، فإن ذلك يتطلب إما التركيز على انشاء صناعات صغيرة الحجم تستخدم أساليب إنتاج كثيفة العمل، وإما باختيار مزيج من الصناعات الكبيرة الكثيفة التي تستخدم تقنية عالية مع صناعات صغيرة الحجم، تكون كلها مجموعة من الصناعات المتكاملة والمتداخلة والتي بينها ترابطات قوية.

وكخلاصة يمكن القول ان الجزائر وبعد استقلالها كانت تبحث عن نموذج تنموي تواجه به كل المشكلات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي كان يعيشها الشعب، فكان عليها الاعتماد على النموذج الاشتراكي الذي كان المنفذ الوحيد من حيث المبدأ والتاريخ والأيديولوجية والعالم، ومن اجل تجسيده اعتمدت الجزائر على تنمية القطاعات الأساسية للبلد وهي الصناعة والزراعة والثقافة وقررت ان يكون التصنيع هو المحرك الأساس لعملية التكامل هذه بين القطاعات.

قذ نجد انتقادات عديدة في هذا الإطار ولكن نستطيع التأكيد والجزم على ان وبفضل هذا النموذج حققت الجزائر مكاسب عديدة مازالت موجودة وقائمة لحد اليوم، فالخطأ لم يكن في الاطروحة او الفكرة او التوجه وانما الخطأ كان في القناعات والإرادة والذهنية التي كانت مطالبة بتنفيذ ومتابعة الأهداف وتقييمها، حيث المقولة تقول لا يمكن تبني أي مشروع الا إذا توفرت ثلاثة عناصر وهي: الايمان بالمشروع وبمكوناته وأهدافه والإرادة في تجسيده والقوة في الدفاع عنه. (يمكن للطالب من محاورة والنقاش مع الأستاذ حول هذا المقياس وفي كل عناصره).